الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري
للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كأدوات للتحليل السياسي من أهم الإشكاليات المطروحة على أجندة البحث في السياسة العالمية ، و المفهوم عبارة عن أداة ذهنية يتصور بها الباحث واقعا ما في ميدان بحثه، و هو بذلك ينقل الواقع من صفته المادية المحسوسة إلى صفة البحث العلمي المراد الذي كثيرا ما يتأثر بالانحياز الفكري و الانتماء المجتمعي للباحث.

ويقترب أي باحث من ضبط مفهوم ما من خلال انتقاله من عملية بحثية تبدأ من بحث تاريخ ظهور المفهوم، و تطوره، و تغيره من فترة إلى أخرى، و ذلك لارتباط الظاهرة في العلاقات الدولية بالبعد الزماني، والبعد المكاني (يشمل البعد الأخير البيئة التفاعلية بجميع أبعادها المادية و القيمية) و بالتالي يتمكن الباحث من الوصول الباحث إلى تبني مفهوم ما وربط ذلك بموضوع بحثه مع تحديد النقطة المركزية التي تجمع البعد النظري و المفاهيمي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية

المطلب الأول

مفهوم السياسة الخارجية و سياسة الجوار

الفرع الأول

مفهوم السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية ،كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد و موحد متفق عليه من طرف الباحثين و المختصين في علم السياسة، بشكل عام و حقل العلاقات الدولية بشكل خاص،إذ تتعدد تعريفاته بتعد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية.

ويمكن لنا ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال تفحص أدبيات السياسة الخارجية، فهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية، و الذي يؤخذ على هذه النظرة إغفالها الوحدات الدولية الأخرى غير الدول، إذ أن نطاق وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل إلى جانب الدول:الشركات المتعددة الجنسية، و المنظمات الدولية.

ومن التعريفات الكثيرة و المختلفة التي قدمها الباحثين للسياسة الخارجية نجد تعريف "فيرس و سنايدر" اللذان يريان أن: "السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا،أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل والعنف في بعض الأحيان"[1] .

و هناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة و من أنصار هذا الاتجاه "مودلسكي" الذي يعرف السياسة الخارجية على

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨)، ص٧.

أنها : "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، و أقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".[١]

ويعرف "باتريك مورجان" السياسة الخارجية هي :"التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".

كما يعرفها روزناو :"هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة.[٢]

ومن المفكرين الذين يعرفون السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار نجد "مازن الرمضاني" و الذي يرى بأنها :"السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار".[٣]

ويعرف "محمد السيد سليم" السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[٤]

هذه التعريفات ربطت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول وإنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

---

(٢) محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص٨،

(٣) محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص١١.

(٤) محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ٣٧.

(١) أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩)، ص٢٣.

بالإضافة إلى ذلك، فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج الحياد أو الجمود و الانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة، و هكذا فالسياسة الخارجية لا تعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة.

تعريف إجرائي:

تعنى السياسة الخارجية بمخطط عمل يضعه و يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

الفرع الثاني

سمات و توجهات السياسة الخارجية

لسياسة الخارجية مجموعة من السمات تميزها عن غيرها من السمات و يمكن حصر هذه السمات

فيما يلي:

١-**الطابع الخارجي:** أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، و هذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

٢-**الطابع الرسمي:** و المقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة،أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه الساسة الخارجية.(١)

٣-**الطابع الاختياري:** فالسياسة الخارجية هي برامج و قرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

٤-**الطابع الواحدي:** يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى،و هذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، التي تقتضي التفاعل بين وحدات و فواعل عدة.

٥-**الطابع الهادفي:** تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك بتوظيف بالموارد المتاحة، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها مجموعة ما من الأهداف.

٦-**الطابع العلني:** المقصود هنا بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة و إنما أنها مقصودة و مجردة قابلة للملاحظة.

---

(١) محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص٢٧.

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات و ذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة و كذلك حسب موقع الدولة المادي و المعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليميا** أو **دوليا**، و ذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع لراهن للعلاقات الدولية و ذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها و مصلحتها القومية ،و قد تتوجه توجها **تدخلي** أو **لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

وهناك عدة محددات تحكم السياسة الخارجية وتلعب دور كبير في توجهها و تنقسم هذه المحددات إلى **داخلية** و **خارجية**، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية و المتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه ،حجم الموارد المتاحة و الإمكانيات الاقتصادية، القوة العسكرية، شخصية صناع القرار و توجهاتهم،أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي و تفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه،و نمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما و ذلك حسب أهدافها.

الفرع الثالث

مفهوم سياسة الجوار

معنى سياسة حسن الجوار:

تعني سياسة حسن الجوار تعني "العمل من اجل إنماء وتطوير التعاون وتحقيق السلام والأمن بين الدول المجاورة لبعضها البعض جغرافياً وان تقبل بعض الالتزامات التي تقضي بعدم اللجوء إلى الحرب، وان تعمل على إقامة علاقات صريحة بينها أساسها العدل وان تعمل على سيادة العدالة وتحترم بنزاهة كافة الالتزامات المترتبة على المعاهدات[1]، وترجع أصول سياسة حسن الجوار إلى السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في عقد الثلاثينات من القرن الماضي بهدف تحسين علاقاتها مع بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت تعني بتلك السياسة احترام الجار الذي يحترم التزاماته ويحترم قدسية الاتفاقات التي يبرمها مع عالم الجيران. وعلى الرغم من أن العالم كله كان مقصودا بهذه السياسة في البداية، لكنها أصبحت فعليا نهجاً جديداً لمعاملة بلدان أمريكا اللاتينية كبلدان صديقة متساوية في الحقوق مع الولايات المتحدة. وكان الهدف من سياسة حسن الجوار التغلب على آثار نصف قرن من المرارة التي خلفتها سياسة الولايات المتحدة وسيطرتها التجارية وتدخلها السياسي والعسكري في شؤون تلك البلدان. وبموجب هذه السياسة أنهت الولايات المتحدة مدة طويلة من تدخلها في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية، وتمكنت من زيادة التجارة معها عن طريق خفض التعريفات الجمركية بالتفاوض وإنشاء بنك الصادرات والواردات[2].

---

(١) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 242 ، 243.

(١) محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت : ب د ن ، 1993-1994)، ص 722.

المطلب الثاني
مفهـــــــوم الإقليـــم

جرت العديد من المحاولات التنظرية لتعريف الإقليم والإقليمية والنظام الإقليمي،حيث يقول"ميشيل بانكس"MICHEL B UNKS أن :" الأقاليم هي ما يريدها الساسة و الشعوب أن تكون"،فليست هناك معايير واضحة و محددة يتم على أساسها تعريف ما المقصود بنظام إقليمي ،فلقد سبق "لجوزيف ناي" JOSEPH NAY و أن ذكر "أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو (١٩٤٥) في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم و لكن دون جدوى"[١]، و ذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي و الاعتماد المتبادل بين دول الجوار المعيار الأساس لتعريف الإقليمية ،غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه،و هذا ما تم الإشارة إليه من طرف "بروس روسيت" B.RUSSET و آخرون، وخاصة بعد بروز العديد من الفواعل في العلاقات الدولية نتيجة التحولات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي ،مما دفع الكثير من المنظرين إلى الحكم على انتهاء عصر الدولة القومية.

غير أن البعض الآخر خالفهم الرأي مؤكدا على أن الدولة ستبقى القاعدة الصلبة للأقاليم و المركز الذي تدور حوله، خاصة و أن أغلب الأدبيات الإقليمية تؤكد على أن تاريخ الظاهرة الإقليمية يعود إلى عهد الإمبراطوريات و المجالات الحيوية التي كانت امتدادا لنفوذ

---

[٢] ريعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا – مذكرة ماجستير**، (جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٢.

القوى الكبرى،أضف إلى ذلك ظاهرة توحد عدة أقاليم في شكل الدولة القومية الفيدرالية أو الكونفيدرالية.[1]

وعرف مصطلح لاحقا انتقالا إلى مستوى أعلى من حيث تراتبية فواعل المجتمع الدولي ،ما نتج عنه تشكل مؤسسات إقليمية تنظيمية تربط ما بين مجموعة من الدول تشترك في نفس الرقعة الجغرافية و تربطها روابط ثقافية و مصالح مشتركة،إضافة إلى عملها على إقامة علاقات سلمية فيما بينها و العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية، فظهرت في العلاقات الدولية فواعل جديدة إلى جانب الدولة تعرف بالمنظمات الإقليمية.

وفي دراستنا لمفهوم الإقليم تصادفنا مجموعة من المفاهيم ارتبطت بالتطور التاريخي و النظري للدراسات الإقليمية أهمها:

أ- **البيئة المترابطة: (Contiguous environment)** و هي عبارة عن مركب من السياسات المحدودة جغرافيا بسبب التقارب و علاقات الصداقة و التنافس ما بين الدول المجاورة جغرافيا ما يخلق روابط تجمع بين الدول.

ب- **البيئة الإقليمية:(Regional environment)**

ترتكز هذه البيئة على عامل التماثل، و يتسع المجال ضمن هذه البيئة ليضم جميع دول الإقليم حيث تتضح سياسة مشتركة بينهم، و تمثل هذه البيئة البعد المادي الجغرافي الذي يبين مرونة الإقليم من خلال انتقاله من منطقة جغرافية صغيرة، مثال ذلك إقليم أمريكا الوسطى إلى جزء من قارة كإقليم جنوب آسيا إلى معظم القارة تقريبا كما هو حاصل في أوروبا حاليا.

و يتميز هذا النوع من البيئات الإقليمية بخاصية التجاذب ما بين الانفتاح من جهة و الانغلاق من جهة أخرى، و ذلك من خلال انفتاح دول الإقليم بعضها على بعض لزيادة الترابط السياسي والاقتصادي و الأمني، و الانغلاق أمام أي انتماء لدولة خارجة عن

---

[1] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب البارد:ة،** **مذكرة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص١٣.

الحدود الجغرافية للإقليم بصفته القارية و الهوياتية على العموم، نتيجة الخصائص الطبيعية والمصلحية التي تميز دول الإقليم ،إضافة إلى الطبيعة القانونية للمعاهدة المنشئة المغلقة، فكثيرا ما تحرص بعض المنظمات الإقليمية على اقتصار الانتساب لعضوية المنظمة على الدول التي تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي الواحد.

ج- البيئة التنظيمية: (Organizational environment)

تؤسس البيئة التنظيمية لمجموع التفاعلات الجارية في الأقاليم من خلال إنشاء منظمات فوق وطنية، تتنازل بموجبها الدول عن جزء من سيادتها لإعطاء تلك المنظمة صلاحيات منفصلة عن الدول المشكلة، ولتحليل مسار تطور الإقليمية في جانبها المؤسساتي **كانت هناك عدة مراحل تمثلت في:**

المرحلة الأولى : قبل الإقليمية حيث يشكل الإقليم وحدة جغرافية و اجتماعية.

المرحلة الثانية : يظهر التعاون الرسمي، و المسار الإقليمي يأخذ مكانه.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة مخرجات المسار الإقليمي و تطوير هوية متميزة و قدرات مؤسساتية شرعية ما يجعلها فاعلا أقوى من الدول،[1] و ترتبط المرحلة الأخيرة بمفهوم الجماعة الأمنية عند "كارل دويتش" KARL DEUTSCH والتي تعني تلك المجموعة البشرية المندمجة مما يولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما، و انبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة يمكنها حل المشاكل المشتركة.

و ذهب بعض الباحثين إلى تقديم كل العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الإقليمي ووضع معايير محددة كمرجعية لتعريف النظام الإقليمي ، فبدلا من توفير تعريف عام واحد، ترى هذه المجموعة من الباحثين أنه يكون من المفيد أكثر تحديد العناصر التي يقوم عليها نظام إقليمي ما.

---

(١) عيساوة آمنة، **مرجع سابق**، ص ١٤

من بين هؤلاء بروس روسيت BURCE RUSSE الذي حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحدد خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي:

١-التجانس الثقافي و الاجتماعي.

٢-التقارب الجغرافي.

٣-المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.

٤-المؤسسات السياسية.

٥-الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

و إن كانت هذه المعايير تبقي على غموض مفهوم الإقليم كمفهوم تنظيمي.

و بدوره حدد "بريتشر" BRETCHER ستة معايير لتعريف النظام الإقليمي:[١]

١-وجود ثلاثة فواعل على الأقل،

٢-التقارب الجغرافي.

٣-أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان كجماعة متميزة.

٤-أن يسود هذا الإدراك بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية أعضاء النظام.

٥-مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي المسيطر.

٦- التأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي.

و هناك مجموعة أخرى من الباحثين تعرف النظام الإقليمي حسب مستوى التحليل ،بوصفه مستوى متوسطا بين الدولة و النظام الدولي، و من هذا التعريف يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته ،كونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقات و التفاعلات في النظام

---

[١] محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٧.

الإقليمي، تحديد العوامل التي تتحكم فيها، و تحديد طبيعة العلاقة الثنائية بين النظام الدولي و نظمه الفرعية.

وفي إطار التحولات الدولية الراهنة وبعد الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشيوعي، و تطور المفاهيم في العلاقات الدولية و توسع الظواهر و نمو العلاقات الاقتصادية برز ما يعرف بالإقليمية الجديدة أو الإقليمية المفتوحة (Open regionalism).

مفهوم الإقليمية الجديدة (الإقليمية المفتوحة)

يعود استخدامها الأول إلى المفكر "بالمر" PALMER سنة ١٩٩١، في دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة، ويقصد بهذه الأخيرة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتدءا منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات و كتل تجارية و مجالات اقتصادية كبرى، **وقد كانت وراء هذا الظهور مجموعة العوامل منها:**

-حدوث تغيرات اقتصادية و تجارية بعد انهيار نظام "بريتون وودز"[١].

-صعود قوى اقتصادية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي و تحول إلى مسار التكامل الأمني و قضايا السياسة الخارجية.

-بروز منظمات إقليمية ناجحة خاصة في القارة الآسيوية و انتقالها إلى الاستقلال عن المركز و بناء هوية أمنية و ثقافية مشتركة.

-نتيجة حدوث أزمات مالية و عجز المؤسسات المالية عن حلها،زاد ذلك من المطالبة بتفعيل دور المنظمات الإقليمية و مناشدة الأمين عام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" K.ANAN المنظمات الإقليمية للعب دور أكثر فاعلية في مجال الدبلوماسية الوقائية التي تعمل على التدخل لمنع نشوب النزاعات الداخلية و انتشارها.

-تراجع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة عن التدخل في الأقاليم نتيجة التكاليف الباهظة،مما ترك المجال أكثر للمنظمات الإقليمية

---

[١] محمد سعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 18.

سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية من خلال لم شمل الدول الضعيفة في إقليم واحد لمواجهة تحدي العولمة.

-أخذت المنظمات الإقليمية الطابع الحضاري، فأغلب الأقاليم تعبر عن قيم مشتركة،فمنظمة الحلف الأطلسي كانت نشطة في عملية اكتشاف الذات و تكييف وجودها التهديدات الأمنية الجديدة.

-زيادة جدول أعمال الدول أدى إلى خلق ما يسميه "روبرت كيوهان" R .KOEHANE كثافة القضايا التي أدت إلى ارتباطات متراكمة مما زاد من حاجة الدول إلى المنظمات الدولية خاصة الوظيفية منها.

كما قدما تحليل لهيكلة النظم الإقليمية يقوم على :

-دول القلب core states : و تمثل محور التفاعلات السياسية، وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم،كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي و الصين و الهند داخل نظام جنوب شرق آسيا.

-دول الهامش Margin states : و هي الدول التي تعيش على هامش النظام لقربها منه، لكنها لا تدخل في إطاره لأسباب جغرافية أو ثقافية أو سياسية، كتركيا القريبة من النظام الإقليمي الأوروبي.

-دول الأطراف periphery states : هي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي.

-نظام التغلغل Intrusive system : ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي، و التي تمارس ضغطا عليه ككل أو على إحدى وحداته.

-المساوم The Bargainer : هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة.

-الموازن The Blancer : هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، و يعهد لها بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات[1].

و يضاف للأسس البنيوية لتحليل النظام الإقليمي ما جاء به كتاب ديفيد مورز David Mauers في كتابه " تصور الردع الإقليمي و إستراتيجية الردع ".حيث ميز بين ثلاث فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي The core Sector و قد قسمها إلى نوعين :

المهيمن الإقليمي Regional hegemonos : و هو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، و التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا، أو اقتصاديا أو قيميا[2].

المتطلع للهيمنة Aspiring hegemonos : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتكون قطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا.

---

(١) عبد القادر محمودي ، **النزعات العربية-العربية و تطور النظام الإقليمي**، (الجزائر : منشورات ANE، ٢٠٠٠) ص ٨٠.

(٢) عبد القادر محمودي، **مرجع سابق** ، ص 80.

المطلب الثالث
مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي و سياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، إذ أن التسمية لو قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق الأوسط إلى أقسام حسب البعد و القرب من أوروبا، إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة ،و العالم القديم بصفة خاصة.

هذا و يمكن القول بصفة عامة أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، و لا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي ،و لكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط ، راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام ،بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية ،أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[1]

وتعرف موسوعة " بريتانكا" الأمريكية، ذات الأصل البريطاني، الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، و يشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي و الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران، و أحيانا إلى ما وراء ذلك ،و تضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد حدد بالبلدان و المناطق الآتية: تركيا، اليونان ،قبرص، سورية ،لبنان ، العراق ،إيران ،الأردن ،مصر، السودان ،ليبيا، و فلسطين (هنا تضع "البريتانكا" بين قوسين "الآن إسرائيل") ،كما تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان و باكستان بشؤون الشرق الأوسط.

---

[1] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط و صراع العولمة**، (بيروت:دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٢٠

و في منتصف خمسينيات القرن الماضي ،عرف وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب ،و باكستان في الشرق ،و تركيا في الشمال، و شبه الجزيرة العربية في الجنوب ،الإضافة إلى السودان و أثيوبيا.[١]

و من الناحية التاريخية، استخدم أولا مصطلح " الشرق الأدنى"، الذي ظهر في فترة الاكتشافات الجغرافية الكبرى في القرن الخامس عشر،أما تعبير "الشرق الأوسط" فقد ارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي البريطاني، و استخدم المصطلح لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن "ألفريد ماهان"[*] في مقال له صدر تحت عنوان " الخليج الفارسي و العلاقات الدولية، و في سنة ١٩١١ تحدث اللورد "كيرزن" الحاكم الإنجليزي للهند عن الشرق الأوسط باعتباره المدخل إلى الهند.

و يبدو أنه من الضروري الانتباه إلى دلالة إصرار الباحثين الغربيين،منذ الحرب العالمية الثانية ،على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، **فمن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا ثلاث نتائج:**

١- أن هذه المنطقة لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.

٢- أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، و في أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

٣- أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية، منطقة تضم خليطا من القوميات و السلالات و الأديان و الشعوب و اللغات، القاعدة فيه التعدد و التنوع و ليس الوحدة أو التماثل.[٢]

---

[١] عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته و أبعاده و مظاهر، وحدوده**، (تونس:دار نقوش عربية، ط١، ٢٠١٠)، ص٢٩

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص٣١.

وهكذا يتضح أن توارد استخدام هذا المصطلح يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي ، فما دامت المنطقة خليطا من القوميات و شعوب مختلفة الأعراق و اللغات و الأديان، فإن لكل قومية منها الحق في أن تكون دولة قومية ،و في هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها كإحدى الدول القومية في المنطقة، و هذا الهدف قد يفسر لنا اهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب و حركات الأقليات في أكثر من بلد عربي.

فمنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام العربي _ الإسرائيلي في عام ١٩٩١ كان واضحا لنا أن الترتيبات الشرق أوسطية سوف تؤدي إن عاجلا أو آجلا، إلى نهاية المفهوم المعروف للنظام الإقليمي العربي لصالح النظام الشرق أوسطي مما يعني[١]،أن نظام الشرق الأوسط الجديد، بوحداته و تفاعلاته و نزاعاته هو شرق أوسط متعدد الأيديولوجيات و الأديان و السياسات و الأساطير و القوميات والثقافات،و ستشهد المنطقة في هذا النطاق صحوة للثقافات و العرقيات الفرعية تحت حماية التنظيم الجديد للمنطقة، و تحول الاهتمام بالأقليات و القيم الفرعية إلى اهتمام عالمي.

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية الشرق أوسطية و مرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة العربية و الفارسية و التركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية و اليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

---

[١] عبد الله تركماني، **مرجع سابق**، ص ٣٢.

(*) ألفرد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ و له مقال آخر في هذا الصدد صدر سنة ١٩٠٣ تحت عنوان "**المسألة الشرق أوسطية**".

وعليه يمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية و منظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية و اليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر.خاصة و أن تقسيم " صاموئيل هنتغنتون SAMUEL HUNTINGTON "(*) العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كامتداد للحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنجليكانية التي تجمع بين مبادئ اليهودية و المسيحية و هي الأكثر انتشارا في أمريكا عنها في أوروبا.(١)

---

(١) عيساوة آمنة، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

صاموئيل هانتينغتون" أستاذ علوم سياسية بجامعة هارفارد اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، ولد في ١٨أفريل ١٩٢٧، توفي في ١٤ ديسمبر ، ٢٠٠٨، برز اسم هنتغتون أول مرة في الستينات بنشر بحث بعنوان "**النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**"، وهو العمل الذي تحدى النظرة التقليدية لمنظري التحديث والتي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال، أشهر كتبه" صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي".

المبحث الثاني
المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية
والسياسة الخارجية

المطلب الأول
المنظـــــور الواقعـــي

تعـود جـذوره إلـى الفكـر السياسـي اليونـاني، مـع كتابـات ثيوســيديدس ''(Thycydides) مـــن خـــلال مؤلفـــه الحـــرب البولوبونيزيThe polopannesian warوالى العصور الوسطى مع كتابات مكيافللي (Mechiavelli) في كتابه الأمير (The prince) و تومـــــاس هـــــوبز (T.Hobbes) مـــــع كتابـــــه التنـين (Leviathan).عرفـت الواقعيـة تـأثير الفكـر العسـكري الاستراتيجي خاصـة بعد الحرب العالميـة الأولـى من خـلال كتابـات كـلاوز فيـتش Clausuvitz فـي مؤلفـه " عـن الحـرب"[1] (On war)**وترتكز كفكر إستاتيكي على :**

١) **الدولـة** هـي الفاعل الوحيد فـي العلاقـات الدوليـة، فهذه الأخيـرة عبارة عن تصادم ما بين كرات البليارد (Billard Balle).

٢) **القـوة** هـي أسـاس العلاقـات الدوليـة، فالـدول تتصـارع مـن أجـل امتلاك أكبر قوة، وقد ارتبط مفهوم القوة في الكتابات التنظرية للواقعية مع مفهوم ميزان القوة (The Balance of power) أين تتدخل إحدى الدول القوية إلى جانب الطرف الأضعف في الحرب لتحقيق التوازن ومنع الطرف الأقوى من قلب نظام التـوازن[2]. وقـد اعتبـر موزغنتـاو (Morgentheau) نظـام تـوازن القـوة أكثـر أنظمـة العلاقـات الدوليـة اسـتقرارا حتـى أنـه ذهب إلى أن نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سينقلب إلى نظام متعدد الأقطاب، تسعى

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير**، (باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٥.

[1] Roche Jean-Jaques**,Theories des Relations international, (Paris :Montechrestien,2004),**p34.

الدول اللاملتزمة فيه داخل كل معسكر إلى امتلاك قوة أكبر، و قد حصر هذه الدول واقعيا في كل من الصين و ألمانيا.

٣) **المصلحة الوطنية** هي مرجع كل فعل سياسي، غير أن عدم وضوح المفاهيم الأساسية للنظرية، و انطلاقتها الفلسفية القائلة بالطبيعة الشريرة للإنسان أثر على علمية النظرية، وأدى إلى ظهور الواقعية الجديدة بمنهج و أهداف مختلفة، و كان ذلك من خلال كينيت والتز (K.Waltz) في كتابه " نظرية السياسات الدولية " Theory of international politics **و قد حاول من خلال مجموعة من المنطلقات المنهجية الأكثر منها فكرية بناء نظرية علمية و من تلك المنطلقات:**

١- فوضوية النظام الدولي (of internatioal system anarchry) و ذلك لغياب سلطة عليا تفرض قراراتها على الوحدات السياسية لذلك تسعى الدول لامتلاك القوة للاستقلال بسلوكاتها.

٢- الدول تتصارع من أجل الهيمنة، لذلك لجأت النظرية لبناء نماذج لتفسير ظاهرة الهيمنة (Hegemony) .

٣- لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى، و هذا ما يجعلها دائما في حالة مأزق أمني (Security Dilemma)، يدفعها إلى زيادة تسلحها.

٤- الدول فواعل عقلانية (National Actors) تسعى دائما لتحقيق المصالح الآنية Relative) Gains).[١]

أما منهجيا فقد اعتبر **النظام الدولي** أحسن مستوى لتحليل حيث اعتبره والتزم قاعدة تفاعل الوحدات و هو بنية منفصلة عن الوحدات السياسية، لذلك يجب على الباحث لدعم و تغيير سلوك الوحدة السياسية فهم البنية الكلية لنظام الدولي فكل واحد يؤثر على الآخر لكن تأثير النظام أكبر و أشمل.

---

[١] عمار حجار، **مرجع سابق**، ص٦.

المطلب الثاني
المنظور الليبرالي
[1] The liberalism paradigam

يحاول هذا المنظور الإجابة عن أسئلة تختلف عن تلك التي أجابت عليها الواقعية و منها:

- لماذا تتعاون الدول؟ Why are the states cooperate .
- كيف تنمو و تتطور المعايير الدولية للسلوك و تؤثر على أفعال الوحدات الدولية و غير الدولية ؟

How are the international behavior norms grew and progress to effect the actions of international and the no international units ?

انحصرت المرجعية الفكرية للمنظور إلى الليبرالية كفلسفة سياسية أين يعتبر المنظرون **الفرد** كمستوى للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار و حماية ملكيات الفرد، و يعتبر مؤلف جون لوك Jhon Loke " The second treatise on government" (الاتفاقية الثانية للحكومة) المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، و ليبرالية الجماعة (liberal group Intrest) التي تعتبر كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض، و يعتبر كل من روبرت دال (Robert Dahl) ولازويل (Laswall) من أهم منظري هذه المقاربة .

ويرى أنصار النظرية الليبرالية أن أهمية الاعتماد المتبادل تكمن في أن الاعتماد المتبادل يخلق مصالح متبادلة[2]، لدرجة أن التراجع عنها يصبح مكلفا في حالة تبني إستراتيجيات نزاعية.

---

[2] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص ٣٤.

[1] Charles - philippe david. afaf benessaih. **La paix par l'intégration? theories sur l'interdépendance et les nouveaux**

ويمكن الحديث عن أربعة حجج أساسية للدفاع عن هذه العلاقات السببية بين الاعتماد المتبادل والسلام.

واقعيا ارتبط الفكر الليبرالي مع معاهدة واست فاليا سنة ١٦٤٨ التي نصت على فصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى بروز مجموعة من المفكرين الذين رفضوا هذا الطرح و من ثم انطلقت الكتابات الليبرالية لتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الفكر الولسني و دعوته لإنشاء منظمة عالمية لحفظ الأمن و السلم الدوليين.و تنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة :

---

problèmes de sécurité, revue études internationals, volume xxv 111, N02, 1997, pp 232- 241

الفرع الأول

نظرية السلام الديمقراطي *Theoy of democracy peace*

تعود جذورها إلى الفكر الفلسفي الكانطي في كتابه " السلم الدائم" (perptual peace)، و تقوم على دعوة أن النظم الديمقراطية تجنح إلى السلم أكثر من الدول الديكتاتورية و ذلك لطبيعة الأنظمة الشخصية في هذه الأخيرة، حيث يكون قرار الحرب بيد رئيس الدولة لا البرلمان ممثل الشعب، **مما يعني أن السلم الدولي متوقف على العلاقة ما بين الدولة و الشعب و من أهم فرضيات هذه النظرية :-**

١- الأفراد و الجماعات في المجتمع المدني الوطني يشكلون الفاعلين الأساسيين.

٢- كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

٣- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع و التعاون الدولي يعكس شكل و طبيعة الدولة.

الفرع الثاني

نظرية الاعتماد المتبادل *Theoy of interdpendance*

تقوم على أن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب التي تهدد حالة الرخاء لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل، برزت هذه النظرية مع روبرت كيوهان(Robert) Keohane الذي أطلق عليها نظرية **الاعتماد المتبادل المركب**، و قد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية و مضمونا مفهوميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية **لهذا طور كل من كيوهان (Keohan) و جوزيف ناي Nye وسيلتين تحليليتين هما :**

أ- **الحساسية Sensitivity** : و تعني قدرة الدولة (أ) على التأثير العميق و السريع على الدولة (ب).

ب- **الانجراحية Vuherability** : تعني قدرة (ب) على مقاومة فعل (أ).

والهدف من المفهومين هو معرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو، و هنا نكون أمام اعتمادا متماثلا**Symmetric** أما إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات، في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير، فعندئذ يكون الترابط غير متماثل **asymmetric**، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير، يكون فيها فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلياً على فاعل ما أو مجموعة من الفاعلين[١].

لذلك تؤكد الليبرالية على الاعتماد المتبادل كوسيلة لحل النزاعات ما بين الدول، أين تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات و الدبلوماسية على حساب استخدام القوة العسكرية.

---

[١] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (دبي:ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ١٩٩٧)، ص253.

الفرع الثالث

النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)

The theory of new liberalism

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

تركيبة المجتمع الدولي : كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

تغيير نمط التفاعل : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.

التغيير في قيم التعاون : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها، و يقول الأستاذ هوفمان Hofman :- " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة و لكن قد تتشارك في إجراء واحد وانشغالات واحدة ". **ومن أهم أسس هذه النظرية :**

١- التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

٢- يعتبر مبدأ التبادلية Receiplty و الذي جاء به أكسلور Axelord من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

٣- طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية، و اعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام[١]. و من أهم ما تعرض له المفهوم الليبرالي من انتقادات :

---

[١] جهاد عودة، **النظام الدولي**، (مصر، دار الهدى، ط١، ٢٠٠٥)، ص٥٩.

- منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.

دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.

- اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.
- ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ تشمبيل (E.Jempiel) بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية[1] بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.

---

(١) جهاد عودة، **نفس الرجع**، ص٦٠.

المطلب الثالث
نظريات التكامل و الاندماج

إن مختلف النظريات التي تبرز في العلاقات الدولية ما هي إلا لتدعيم مركز الدولة فبعض مجالات العلاقات الدولية يحكمها اعتبار الصراع من أجل الوجود و الحفاظ على الذات مثلما هو الحال ضمن الاتجاه الواقعي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجالات أخرى تنتمي إلى العلاقات الدولية لا يحكمها هذا الاعتبار، تتمثل في التعاون و التكامل الذي يبرز بشكل واضح مع الدراسات التعددية و التي تعد نظريات التكامل و الاندماج أحد مساراتها.

تعريف التكامل :

يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل و السبب في ذلك راجع حسب جوزيف ناي (Joseph Nye) إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

يعرف أرنست هاس (E.Haas) التكامل على أنه العملية (Process) التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها و أهدافها و نشاطاتها السياسية الاجتماعية و الاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[١] فالتكامل إذن يهدف لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

و يتقارب تعريف هاس (E.Haas) مع تعريف ليون ليندبرغ (L.Lindbergh) للتكامل إذ يعتبره : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض و تسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة" في حين نجد كارل دوتش (Karl Deutch) في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي أسند إليه هاس (E.Haas) بحيث عرف التكامل على أنه " الواقع أو الحالة

---

[١] محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية**، (مصر:دار الهدى للنشر، ط١، ١٩٩٨)، ص ١٦٧.

التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي" .

من خلال تعريف دوتش يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفق دوتش بالاعتماد على شبكة من الاتصالات، فكلما كانت هذه الأخيرة على نطاق واسع كلما كان تكامل الشعوب ممكنا وأكثر تحقيقا.

عموما التكامل هو عملية مستمرة، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات.

التفويض لأن الدول في علاقاتها التكاملية تربط نفسها بالهيكل الجديد وفق اتفاق محدد مسبقا، و اقتصار هذا التفويض على بعض المجالات لأنه لحد الآن مازالت هناك وظائف غير ممكن القيام بها إلا من طرف الدولة الوطنية. أما السلطة العليا فهي ممثلة في الهيكل الجديد الذي يملك شرعية قانونية وظيفية تمنحها الوحدات المشكلة له.

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية فالاختلاف في التعاريف ولد التباين من حيث أساس التكامل **ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي :**

١- التجانس الاجتماعي.

٢- تشابه القيم.

٣- المصلحة المشتركة.

٤- أهمية التكامل في حد ذاته.

٥- مساهمة البيئة الخارجية في التكامل.

٦- العلاقات التاريخية الودية.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها و وجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية كما أن غياب

أحدها لا يعني فشلها فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته و طبيعة وحداته، ضف إلى ذلك إمكانية بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذريا و من العوامل التي ساهمت أيضا في نشأت وتنامي التوجه نحو التكامل بين الدول تزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التكتل[1].

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. و بصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية، إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية و الناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها و مصالحتها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر و هذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

تتمثل أهم نظريات التكامل و الاندماج في الوظيفية Functionalism و الوظيفية الجديدة Neo-Fonctionalism و الفدرالية Federalism و الكونفدرالية Confederalism إضافة إلى اتجاه عرف بـ الكونسوسياسيوناليزم Consociationalism .

١- الدستورية:

تعني اتحدا يضم مجموعة من الدول يتم على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية تعاونية.

---

(١) عامر مصباح، **تحليل التكامل الدولي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٦، ٢٠٠٨) ص٤٥-٥٥.

يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير و هنا يمكن التمييز بين الفيدرالية و الكونفدرالية.

١,١/ الفدرالية:

هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفيدرالي، ضمن هذا الأخير تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها، و يركز التوجه الفيدرالي على ضرورة إيجاد السلطة السياسية لدفع حركة التكامل الاقتصادي و الاجتماعي.

هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

١. **تعاون عمودي** : و هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفيدرالية و السلطات المحلية.

٢. **تعون أفقي** : و القائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق التوافق بين تداخلاتهم[١] حتى لا يكونوا تابعين مباشرة أو بصورة صلبة للهيئة المركزية.

١,٢/ الكونفدرالية :

عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية و الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية[٢].

---

(1) J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

(١) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥)، ص ٢٨٢.

المطلب الرابع
النظرية الوظيفية (Fanctionalist Theory)

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك من خلال كتابات "دافيد متراني"[1](David Mitrany) و نقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع،ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.

والوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، و ذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، و إدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

و يعارض "دافيد متراني" الاندماج الإقليمي لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) و بالتالي القدرة على استعمال القوة و هو ما يؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي ويقسم العالم إلى محاور محمية من طرف سيادات وطنية غير قادرة على حل المشاكل الداخلية الرئيسية ، وغير مستعدة لترك وحدات أخرى تشارك في حل هذه المشاكل[2].

و قد ذهب "متراني" إلى أكثر من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى و التي تطرح النموذجين الفدرالي و الكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي و يبرر ذلك المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا (تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية و

---

(٢) عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزئر: مرثم للنشر، ١٩٩٢)، ص ٤٩

(١) حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزئر : دار الهومة، ٢٠٠٨)، ص ٢٩.

الاقتصادية ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات و أجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و معالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة دولية، و على توجيه طاقات الشعوب و إمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية **(inter-community)**[1].

لذلك أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب،فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح و الرغبات و بالتالي يزول خطر السيطرة و الصراع، و في هذا الصدد يرى "إينيس كلود" (Claud-Inis) بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي و هذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

كما يرى أنصار التيار الوظيفي من زاوية أخرى، بأن القوة لاتؤدي إلا إلى الفرقة و التشتت بالرغم من أن المفترض في أفراد المجتمع الدولي هو التعاون و التكامل و خاصة انطلاقا من البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، ذلك أنه من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون و التكامل في باقي الأبعاد، بالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار أن يؤثر ايجابيا في صميم النظام الدولي.

فالوظيفية إذن، بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا و مجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون و تحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول و يذهب " دافيد متراني"(Mitrany-David) إلى حد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خال من الحروب و النزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات و سن المواثيق بين الدول.[2]

خلاصة ما تقدم ،هو أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا (Low-Politices)،

---

[2] ماجد إبراهيم على، **قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية، ١٩٩٣)، ص ٢٣٩.

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص ٢٧٧.

والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية و الفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا (High-Politices)، كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، و القضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاهة الاقتصادي، لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في طرحها وهي نقطة الاختلاف الرئيسة بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

- الوظيفية الجديدة **Neo-Functionalist Theory:**

نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية برزت الوظيفية الجديدة في محاولة منها لتغطية نقائص سابقتها و العمل على وضع إطار تصوري جديد قائم على أساس تكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي ومن أهم أسس الوظيفية الجديدة نجد :

١- البدأ في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

٢- أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو أساس شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد أن تقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

٣- أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي[١].

٤- أهمية دور النقابات و الجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومات الوطنية.[٢]

٥- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

٦- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا على قاعدة القيم.

تجسدت الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين أمثال كارل دوتش"،"أرنست هاس"،

---

[١] ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص٢٨٠.

[2] J.J Roche ,**op .cit** ,p 106.

و"أنزلوطي" و تركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل، وانطلق معظم الباحثين من نماذج واقعية و عملوا على مقارنتها ببعضها البعض.

فنجد هاس Hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها ما يلي :

أ- قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح والخسارة (التكلفة).

ب- التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحية.

ج- ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء.

د- استخدام هاس (Hass) مصطلح الانتشار(Spillover) و يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى و الشكل التالي يوضح ذلك:

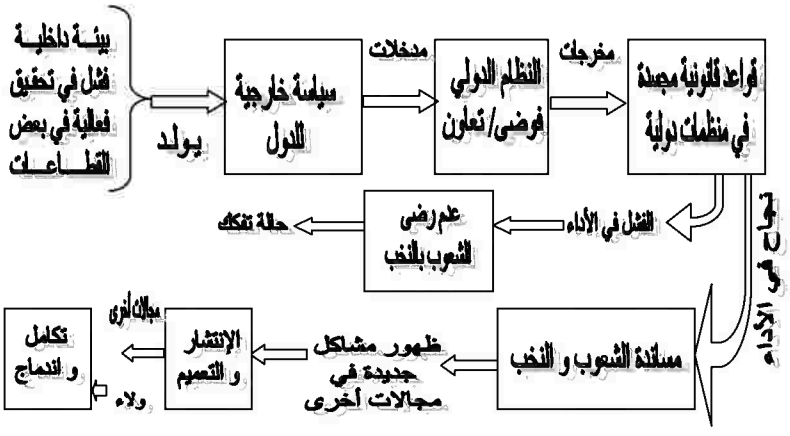

لهذا نجد الوظيفية الجديدة أكدت على ضرورة الربط بين عامل الإكراه في تحقيق التكامل من جهة و دور البيئة الدولية من جهة أخرى، و يعد ايتزيوني من بين الذين ركزوا على النخب الخارجية في إحداث عملية التكامل إضافة إلى هوفمان، كما أكد دوتش على الاتصالات كعامل أساسي لحدوث التكامل يلاحظ أن الوظيفية الجديدة

جمعت بين الوظيفية و الواقعية فهي رغم تركيزها على التعاون انطلاقا من المجالات التقنية إلا أنها لم تنسى القوة و المصلحة، كما اعتمدت على بعض جوانب المقاربة البنائية من خلال تركيز دوتش وايتزيوني على الاتصالات و الشعور القائم بين الشعوب.

و يعتبر جوزيف ناي (Joseph Nye) : الوظيفية الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدوا أنه وسائل وظيفية[1].

لاقت الوظيفية الجديدة العديد من الانتقادات منها :

١- نجاح التكامل و المنظمة في أداء وظائفها لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.

٢- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة باتجاه مضاد للتكامل

٣- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك و هي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء و تحديد المسار السلوكي أكثر.

٤- افتقار بعض نماذج الدراسة للإطار النظري.

٥- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

٦- غموض في بعض المفاهيم و تحديد البيئة الدولية.

هذا بالإضافة إلى اتجاه آخر هو الكوسنوسياسيوناليزم و المقصود به هو العلاقات العمودية بين الدول و الجماعات هذا في شقه الأول (Consociation) أما في الشق الثاني من المصطلح (Symbioses) فيعني العلاقات النقية بين الدول.

استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند لجفار (Arend Lijphart) عام ١٩٦٣ ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر (Hans Doalder) عام ١٩٧٤.

---

[1] أحمد راشدي، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٥٢.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة[١].

فيما يعتبر روبرت شوفمان (Schuman-Robert) وجان مونيه (Mounet-jean)من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية (إقليمية)، و التي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينيات ركزت على محاولات التكامل الجهوي،من هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى ،و لابد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية،جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

وقد نشأت الوظيفية في خضم الاهتمام بالسلام العالمي. وهي تقترح أن التعاون المتراكم بين الدول والمجتمعات في المجالات غير السياسية، خاصة المجال الاجتماعي والاقتصادي، يخلق شروطاً مُسبَقة للسيطرة على النزاعات والحروب السياسية وإزالتها.[٢]

كما أنه من الواضح أن الوظيفية الجديدة –كمنهج للتكامل الاقتصادي- تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا، لكن دون أن يتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء و فنين و هو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاط معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، و يكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

---

(١) عمار حجار، **مرجع سابق**، ص ١٧، ١٨.

(١) رغيد الصلح، **التعاون الإقليمي العربي نظريات ومناهج**، متحصل عليه يوم ٢٠١٢/١٢/٢٥ من موقع:

http://www.arabnc.org/details.php?id=434&cid=153&tohide=0

في نفس الإطار –المؤسسات الإقليمية- تتكون نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية ،و بذلك يمكن أن يتوسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر.و إذا كان "كارل دوتش" قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية،فإن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفية الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.وبعد "كارل دوتش" أصبح "أرنست هاس" يلقب بأب الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال، و لقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية الأوروبية، و يرى بأن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل و أن هذا الاختلاف هو الذي يولد رغبة في البحث عن الحلول،وقد ذهب أتباع هذه المدرسة إلى حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي و تنبئوا لإقامة نظام على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية.

بل أن عميد دراسات التكامل أرنست هاس ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي و سيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفيدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية و بهذا الطرح يتضح أن الوظيفية التقليدية، لكنها حددت شروط لا بد و أن تتوافر في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي و من بين هذه الشروط: [1]

١-أن تكون خطة مسار التكامل محدد وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

٢-أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

---

[1] محمد محمود الإمام، **"التكامل الاقتصادي:الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الوضع العربي" في"الاعتماد المتبادل و الوضع العربي مقاربات نظرية"**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٢٨.

٣-أن يكون هنالك قدر من التجانس بين الدول المعنية و هو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة و الوسائل الكفيلة بتحقيقها.

٤-وجوب توفر نوع من التفاهم و تطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، و العمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، و هو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية و هو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية (عبر وطنية) Transnationa أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر وبناءا على ما تقدم تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية و إذا نجح هذا المسعى و حقق نتائج ميدانية، تزايد الاحتمال بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى.

عموما هناك من يعتبر نظريات التكامل و الاندماج نظريات في العلاقات في إطارها التعاوني، إلا أن البعض الآخر يرى فيها مجرد تصورات لا ترقى لمستوى النظرية لاقتصارها على نماذج تطبيقية، إن نظريات التكامل و الاندماج تشجع التكامل الإقليمي فهي انطلقت من واقع التجارب الواقعية الإقليمية.

خلاصة الفصل الأول

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة و أنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافها قريبة أم بعيدة الأمد، و تتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي و الواحدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي و الذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية و التي دوما تكون خارج حدود الدولة و تتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات و ذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة ، و كذلك حسب موقع الدولة المادي ، فقد تتوجه الدولة إقليميا أو دوليا و ذلك وفقا لمجالها الجغرافي و الحيوي ، بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، و قد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية و ذلك بما يتلائم مع استراتيجياتها و مصلحتها القومية، و قد تتوجه تدخليا أو لا تدخليا لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة، و تختلف الوسائل المستخدمة في ذلك.

كما تعددت النظريات المفسرة للعلاقات الدولية و السياسات الخارجية و التي ترى في مجملها ضرورة و حاجة الدول إلى التكتل والتعاون في ظل الظروف الدولية الراهنة، إلا أنها تختلف في طرق وأشكال هذا التعاون فقدم الكثير من المفكرين ممن أدلو بدلوهم في هذا الشأن صيغ و شروط للتعاون و التكامل الدولي و الإقليمي فنجد النظرية الواقعية، و النظرية الليبرالية و نظريات التكامل و الاندماج والوظيفية و الوظيفية الجديدة.... و إن دل هذا التعدد و الثراء فإنما يدل على اهتمام الدارسين بهذا الموضوع لما له من أثر بالغ على الدول و على الاستقرار الإقليمي و الدولي، على اعتبار أن أغلب هذه النظريات تقر بأن التعاون و التكامل يساعد على تجنب الصراعات و إذابة الخلافات بين الدول و بالتالي تحقيق الأمن العالمي.